فطهّره وقيل معناه فقصّره ويحتج ايضاً على فرضية طهارة الثوب لان الله
تعالى امر نابتقصير الثياب توقياً عن النجاسة ان تقصير الثياب سبب
التطهر فالثوب الطويل لا يمكن توقيه عن النجاسة فدل على ان تطهير
الثياب من النجاسة فرض لان الامر بتوقي عن النجاسة المتوهمة امر بما
التوقي عن المحققة بطريق الاولى ويتبعه التفصيل المذكور عليه ومنها طهارة
المكان بدلالة النص الوارد في الثياب لان التطهير انما يجب لان الصلوة منا
جات مع الرب عز وجل فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في
الطهارة وطهارة ما يتصل به الميتي يجب عليه تطهير الثوب مع تصور انفكاكه من
الصلوة لان يجب عليه تطهيرها لا ينفك عنها وهو المكان اولى فان قيل
فلو صلى احد في كمّه قارورة بول لا يجوز صلوته وان كان بدنه وثوبه
ومكانه طاهرين ولو كان طهارة هذه الثلثة كافية لجازت صلوته لكنها
لم يجز فعلم ان طهارة هذه الثلثة غير كافية اذ لم يتحام عن حمل النجاسة
بطريق آخر قلنا المراد من تطهير الثوب والبدن بتوقي استصحابهما من
النجاسة لان كل عربي عارف اللسان يفهم من النصوص المعنى الموجب
للتطهير

للتطهير هو كونه مناجاتا مع الله تعالى وهو يقتضي طهارة البدن وطهارة ما يتصل
به ويحمل النجاسة لا يحصل بذا المعنى فيجب التوقي عنه فان قيل لو كان الماء من
تطهير هر عدم سجاوزتها من النجاسة لما جاز صلوته من صلى في كمّه بيضة
فزة لكنها جايز قلنا البول ليست في مكانه فيعتبر بخسا بخلاف البيضة
المذكورة فانه في معدنه ومكانه فلا يعطى له حكم النجاسة اذ لو كان النجاسة
في معدنها ومكانها في حكم النجاسة لكان كل واحد من الناس حاملا للنجاسة
نفسه وبطلانه لا يخفى على احد ثم اعلم ان المراد من طهارة المكان هو ما تحت
قدم المصلي حتى لو كان نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وموضع
السجود عند محمد لان القيام والسجود اركان واداء الركن على النجاسة
مغفورة وفي رواية ابو يوسف لا يمنع الجواز ان كان في موضع السجود
لان السجدة على الانف عنده جايز وانه دون درهم فهو كما مل دون
قدرهم اما في موضع الركبة واليدين لا يمنع جوازها لان وضعها ليس بركن
خلافا للشافعي فان قيل طهارة المكان ثبت بدلالة النص خص منه
حالة غير الصلوة والنجاسة القليلة فلم يكن فريضة لانها ما ثبت بدليل

والنجاسة التي في معدنها ومكانها صح

اي غير جايز لان الموذي كما مل صح

Copyright © King Saud University